

العلم والسياسة: دروس من العراق

د. حسين الشهرستاني
محاضرة في ذكرى دورتي هودجكين
مؤتمر بكواش السنوي الـ 54
سينول ، 7 أكتوبر 2005

المقدمة

حضرة الرئيسة ،
الزملاء والضيوف!

إنه لشرف عظيم لي ان يتم دعوتي لإلقاء هذه المحاضرة في ذكرى العالمة الكبيرة المهتمة بالشؤون الإنسانية دورتي هودجكين التي كرست حياتها لقضايا السلام والعدل والأمن، وحازت على جائزة نوبل في الكيمياء في عام 1964، كما كانت رئيسة مؤتمرات بكواش من عام 1976 إلى 1988 ومصدر إلهام للعديد منا هنا.

كما أود الثناء على الأستاذ السير جوزيف روتبلات الذي كرّس أكثر من نصف حياته إلى الدعوة إلى بناء العلم على أسس أخلاقية . فحُججه تمتلك نوعاً من القوة والإقناع لا تأتي إلا بالخبرة والممارسة. لقد كان روتبلات من بين فريق العلماء الذين طوروا القنبلة الذرية الأولى ، وهو العضو الوحيد الذي ترك العمل في المشروع لأسباب أخلاقية .

لقد حذوتُ خطوه في ديسمبر 1979 ، حيث كان لا بد لي أن أتخذ قراراً : إما العمل لصدام في برنامج أسلحته النووية ، أو مواجهة العقاب. الإختيار كان سهلاً ، والعقاب كما إتضح فيما بعد كان معقولاً: 11 سنة و 3 شهور في السجن .

عندما إتخذتُ ذلك القرار ، لم يخطر ببالي أبداً أنني سأضطريوماً ما لتفسير قراري أمام مثل هذا التجمع المتميز من العلماء . لقد كان قلقي حينها منصباً على شرح موقفي للمحققين .

جاء رئيس جهاز المخابرات العراقي في ذلك الوقت- برزان التكريتي- الأخ غير الشقيق لصدام ، لزيارتي بعد أن تعرضتُ لأشد أنواع التعذيب لمدة 22 يوماً صباحاً ومساءً. أخبرني بأن صدام يريد مني العمل على تطوير أسلحة نووية ، لأنه بحاجة إلى ذراع طويل " لإعادة ترتيب خارطة الشرق الأوسط ". لقد كان ذلك في يونيو 1980 قبل أن يشن الحرب على إيران في وقت لاحق من ذلك العام . عندما شرحتُ لبرزان ان إختصاصي العلمي ليس في ميدان صناعة القنبلة ، أخبرني وبحزم " بأن من واجب كل إنسان خدمة بلده " وأن " الذين لا يعملون بهذا المبدأ لا يستحقون الحياة ". أومأت بأنني اتفق معه بأن من واجب المروء خدمة بلده ، ولكنني أستطيع خدمة بلدي بطريقة أخرى . أخذتُ بعدها إلى السجن الانفرادي ، حيث بقيت هناك لمدة عشرينسنوات.

ومع ذلك ، نجح النظام وكما هو معروف ، في حشد موارد الدولة و تطويربرنامج عسكري نووي و كذلك برامج أسلحة بيولوجية وكيميائية. فقد تم توجيه أعداد كبيرة من العلماء والمهندسين العراقيين الموهوبين للعمل في هذه البرامج . و كنت اعرف شخصياً أغلب هؤلاء الأشخاص ، وكان العديد منهم علماء يؤمنون بقيم أخلاقية سليمة. لماذا إذن ، قد يتساءل المروء ، قام هؤلاء العلماء بتسخير مواهبهم ووضعها تحت إمرة دكتاتور وحشي وقاسي مثل صدام؟

سأرجع إلى هذا السؤال فيما بعد ، ولكن أود أولاً ذكر بعض الملاحظات عن مسؤوليتنا الاجتماعية وواجباتنا الأخلاقية كعلماء.

واجب العلماء الأخلاقي

" العلم غير محصن من التلوث بالسياسة وفساد السلطة " هكذا قال جي كوب برونوسكي ذات مرة . لقد عمل برونوسكي في برامج حربية ولم يستوعب الآثار المأساوية لبعض التطبيقات العملية إلا بعد قيامه بزيارة ناكازاكي مع بعثة بريطانية لدراسة آثار القنبلة الذرية التي فُجرت هناك.

فالعلم والتكنولوجيا يؤثران على كل جانب من جوانب الحياة اليومية لشعوب العالم منذ الثورة الصناعية . لقد اكتسب العلماء احتراماً كبيراً لمساهماتهم في توسعة العلوم والمعرفة البشرية ورفع مستوى المعيشة للعديد من الناس على هذا الكوكب . لذا فإن جيلنا مؤتمن على صيانة هذا التراث وعدم التفريط بالتقدير والاحترام والنفوذ الذي اكتسبه العلماء نتيجة لجهد و مثابرة أجيال عديدة منهم، و يجب أن نكون حذرين جدا من أي سوء استغلال للمعرفة العلمية قد يشوه هذه الإنجازات الكبيرة .

و لعل أوضح مثال على سوء الاستغلال للمعرفة العلمية هو السماح بأن تصبح هذه المعرفة قوة مدمرة بيد دكتاتور أو حتى سياسي متهور لا يخضع للمساءلة الشعبية من قبل ناخبيه أو المجتمع الدولي بشكل عام.

ومثال آخر على احتمال سوء استغلال العلم في مجتمعنا الحديث هو الإفراط في استغلال الإنجازات العلمية لتحقيق الربح التجاري . و السبب يعود جزئياً إلى حقيقة أن البحث العلمي يُوجّه بشكل متزايد من قبل التمويل التجاري ، لذلك فإنه يميل بشكل متزايد نحو أغراض يعتبرها هؤلاء الممولين جذابة تجارياً .

لقد بدء الاستغلال التجاري للعلم في ميادين الفيزياء والكيمياء في الأيام المبكرة من الثورة الصناعية . و يمكن اعتبار ذلك شيء مرغوب به من عدة نواحي لأنه قدم الموارد اللازمة لتطوير البحث العلمي . ولكن إذا وجب الالتزام بمبادئ الأمانة العلمية والموضوعية والوثاقة والشفافية الأخلاقية المرتبطة بالعلم ، وإذا نظر إلى العلم كعامل يساهم في تحقيق الصالح العام ، فيجب ان يكون العلماء أحراراً في السعي وراء المعرفة التي تنشدها هذه الأخلاقيات و مصالح الشعوب ، بدلاً من المصلحة التجارية وتحقيق الربح على المدى القصير .

أنا ممن يؤمنون بأن أحد أهم واجبات العلماء هو التأكد من إن الاستفادة من اكتشافاتهم وإنجازاتهم العلمية هو لصالح البشرية ، ولتحسين مستوى المعيشة لأكبر عدد ممكن من الناس ، ولمنع حصول المزيد من الضرر في البيئة ، وللعثور على وسائل لإعادة تجديد كوكبنا والمساعدة في استمرار الحياة للناس وجميع الكائنات القاطنة على الأرض . ان استمرارنا في البقاء يعتمد بلا شك على هذه المبادئ العلمية النبيلة .

فالحاجة إلى علماء أمناء مستقلون اليوم ، وكما كان الحال دائماً ، ماسة جداً سواء من العاملين مع الحكومات أو في القطاع التجاري . والقرارات المهمة التي تؤثر على المجتمع تعتمد على نزاهة العلماء وعلى دقة البيانات العلمية التي يقدموها . وأية قرارات خاطئة قد يدفع ثمنها هذا الكوكب الرائع الذي نعيش عليه . وذلك يضع مسؤولية كبيرة على عاتقنا نحن العلماء . ألا يجدر بنا أن نعمل على تغيير العالم من ما وصفه عمر برادلي بـ " عالم العمالقة النوويين والأقزام الأخلاقيين " إلى عالم نسعى فيه إلى معرفة المزيد عن السلام بدل الحرب ، إلى عالم نستثمر فيه المزيد من مواردنا المادية والفكرية في الاهتمام بالآخرين بدلاً من قتلهم ؟

أترك الإجابة على هذا السؤال لكم، وسأنتقل الآن إلى موضوع انتشار أسلحة الدمار الشامل ونزاعها. بلا شك ان هذه القضية مهمة جدا في شبه الجزيرة الكورية وفي جنوب آسيا، ولكنني سأركز على الشرق الأوسط ، حيث ان الزملاء المحترمون الآخرون سيغطون المناطق الأخرى .

انتشار أسلحة الدمار الشامل

قامت الولايات المتحدة وبدعم من العلماء الأوربيين بتطوير القنبلة الذرية لأنها تخوّفت من أن الأبحاث الألمانية في التفاعل الانشطاري قد تؤدي إلى تطوير القنبلة الذرية. ولم يمر وقت طويل إلا ولحقها الاتحاد السوفيتي بصنع القنبلة الذرية لأنه شعر بأنه مهدد من قبل الغرب. وقامت الصين أيضا بتطوير قنبلتها النووية بعد تدهورت علاقتها مع الاتحاد السوفيتي . وبمجرد قيام الهند باختبار قنبلتها الذرية الثانية أجرت باكستان اختبارها النووي . وطوّرت إسرائيل ترسانتها النووية بدعوى انه رادع ضد التهديدات المزعومة من البلدان العربية ضد وجودها ككيان.

وباستفساري من كبار العلماء العراقيين الذين عملوا في البرنامج النووي العسكري ، أفاد هؤلاء العلماء بأنهم بدءوا العمل في البرنامج بعد أن هاجمت إسرائيل مفاعل البحوث العراقي في يونيو 1981. فقد أشعل ذلك الهجوم جذوة روح وطنية بينهم كان من الصعب على صدام إشعالها بدون ذلك الهجوم .

لنتحدث الآن عن برنامج إيران النووي وتأثيره المحتمل على أمن المنطقة . أنا لا أعرف شخصياً ما هي القدرات الإيرانية في تطوير الأسلحة النووية، لكن يبدو أن سياستها الحالية هي تطوير الطاقة النووية لإنتاج الكهرباء وترك خياراتها الأخرى مفتوحة للمستقبل . فمثل هذه السياسة متوقعة نظراً لترسانة إسرائيل النووية الضخمة ، الموجه بعضها إلى إيران . ان الطريقة الوحيدة لطمأنة إيران عن أمنها هي جعل جميع بلدان الشرق الأوسط يوقعون على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية وفتح جميع مواقعهم النووية أمام المفتشين الدوليين . و يجب ان تخضع هذه البلدان إلى نظام عمليات التفتيش دون سابق إنذار تضعه الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وتطبقه كلما وحيثما وجدت الوكالة ذلك ضرورياً .

و قبل ترك هذا الموضوع، أريد اغتنام هذه الفرصة من على هذا المنبر لدعوة كافة زملائي العلماء في جميع أنحاء العالم إلى الامتناع عن العمل في أسلحة الدمار الشامل . ان مثل هذه الأسلحة لن تعزز الأمن الوطني ، لكنها بدلا من ذلك ستشجع الحكام على التصرف بعوانية بشكل أكبر وتجعلهم أقل مرونة في حل المشاكل الدولية. كما ينبغي على الدول النووية لعب دوراً قيادياً في تقليص عدد الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل الموجودة في حوزتها الآن بهدف التخلص منها نهائياً في المستقبل . وفي نفس الوقت على الدول التي لم تطوّر مثل هذه الأسلحة التقييد وبشكل صارم باتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية.

العراق

أريد الآن ان أعبر لكم عن مخاوفي العميقة عن الوضع في العراق . دعونا نتذكّر بأن عراق اليوم هو بلاد ما بين النهرين القديمة. لقد أنتجت الحضارة التي ولدت في وادي نهري دجلة والفرات أول كتابة في العالم ، وأول تقويم ، وأول مكتبة ، وأول ديمقراطية في العالم . كان حمورابي ملك بابل هو الأول الذي سنّ القوانين التي تنظّم حياة المواطنين الاجتماعية. فبموجب قانونه تتمتع النساء المهجورات والعبيد وحتى الحيوانات بحقوق . ولا يعتبر قانون حمورابي ميلاد التراث القانوني فقط ، بل أيضا بداية لوضع مفهوم العدالة الاجتماعية.

حُفظت معظم هذه الكنوز في المتحف العراقي ببغداد، أحد اكبر مخازن التراث الإنساني . لقد كان المتحف الموقع الثاني على قائمة تشمل 16 موقعاً مهماً طلب مكتب الاعمار والإعانة الإنسانية من البنتاغون حمايتها قبل غزو العراق . لكن مع ذلك فقد تُرك المتحف دون حماية وتم نهبه أثناء الحرب . اما وزارة النفط فكانت آخر مبنى على نفس تلك القائمة ، ولكنها الموقع الوحيد الذي تم حمايته.

يوجد في العراق ما يزيد عن 10 آلاف موقع أثري ، و لم يتم حماية أي منها أيضاً . فقد تضررت عدة مواقع بشكل غير قابل للإصلاح بسبب استخدامها كمعسكرات للقوات الاجنبي ، واستخدمت هذه القوات قلب المدينة القديمة في بابل كمهبط للطائرات المروحية . وهزّت الرحلات اليومية المتكررة لهذه الطائرات المروحية الأسوار القديمة وأتلفت الرياح المثارة من قبلها الطوب القديم الهش.

وتم ترك المكتبة القومية العراقية ومبنى أرشيف الدولة الذي احتوى على بعض من النسخ القديمة جدا من القرآن الكريم للهبب النيران دون أي محاولة لتأمينهما من قبل قوات الاحتلال.

لقد تم تحرير العراقيين من استبداد صدام ومنحوا وعوداً بالديمقراطية والمساعدة في إعادة بناء بلدهم. و تعهدت عدة دول ، وخاصة الولايات المتحدة ، بالعديد من مليارات الدولارات لاعمار العراق . وتم وضع إيرادات النفط العراقية أيضاً تحت تصرف سلطة التحالف المؤقتة لغرض تمويل عمليات الاعمار .

وعلى هذا الأساس ، أصدر مجلس الأمن قراره رقم 1483 في مايو 2003 لتأسيس صندوق التنمية العراقي، منح بموجبه سلطة التحالف المؤقتة إدارة إيرادات النفط العراقية إضافة إلى الأموال العراقية الأخرى بشرط إنفاق هذه الأموال لخدمة مصالح الشعب العراقي ومراقبة إنفاقها وتدقيقها من قبل هيئة مستقلة. و لكن لم يتم تعيين شركة تدقيق إلا في إبريل 2004 ، بعد سنة تقريبا من صدور القرار، بحيث لم يكن أمام هذه الشركة إلا أسابيع قليلة لتدقيق الحسابات قبل قيام سلطة التحالف المؤقتة بحل نفسها وتسليم السلطة إلى الحكومة العراقية المؤقتة. وهذا يعني أنه خلال سنة كاملة حكمت فيها سلطة التحالف المؤقتة العراق، لم يُطلب منها الكشف عن الطريقة التي انفقت فيها حوالي 20 مليار دولار أمريكي من أموال العراق.

من جانب آخر، وافق الكونجرس الأمريكي على اعتماد 18.4 مليار دولار أمريكي لصندوق إغاثة وإعمار العراق . و بالإضافة لهذين الصندوقين، تعهد مؤتمر مدريد للدول المانحة العام الماضي بحوالي 15 مليار دولار أمريكي لإعمار العراق.

والسؤال الذي يُطرح كيف تم إنفاق هذه الأموال الكبيرة، وما هو الأثر الذي تركته هذه الأموال على العراقيين!

حسناً :

من بين الـ 18.4 مليار دولار في صندوق إغاثة وإعمار العراق الذي خصصته الولايات المتحدة ، تم إنفاق 366 مليون دولار فقط بنهاية عمل سلطة التحالف المؤقتة – أي حوالي 2% فقط من المجموع . ومن المبالغ التي تعهد بها مؤتمر مدريد البالغة 15 مليار دولار لم يخصص إلى يومنا هذا إلا 2 مليار دولار ولكن حتى هذا المبلغ لم يصل بعد إلى العراق.

اما إيرادات النفط العراقي، فقد تم إنفاق حوالي 20 مليار دولار بدون وجود سجلات واضحة ولا محاسبة قانونية. وفي نفس الوقت الذي تم فيه تسليم السلطة في يونيو 2004 ، أصدرت منظمة الإعانة المسيحية تقريراً ذكرت فيه : " لقد اختفت المليارات من الدولارات من أموال النفط التي سلمت بالفعل لسلطة التحالف المؤقتة التي تسيطر عليها الولايات المتحدة ... و تقوم سلطة التحالف المؤقتة في بغداد التي

تسيطر عليها الولايات المتحدة بتسليم السلطة إلى الحكومة العراقية بدون الكشف بشكل مناسب عن ما عملته بحوالي 20 مليار دولار من أموال العراق."

ولا يوجد هناك الكثير الذي يمكن عرضه للعراقيين من ناحية الخدمات الأساسية أو مشاريع الإعمار مقابل المليارات من الدولارات من أموال العراق التي تم إنفاقها . ان الإخفاق في تحقيق تقدم في الإعمار أدى إلى تفاقم الوضع الأمني، وأصبح سبب للشكوى و التذمر من قبل المحرومين الذين لم ينالوا حصتهم من الثروة القومية وحرموا من المشاركة في التطور الاجتماعي والاقتصادي في العراق.

ان الشفافية أمر أساسي في أية ديمقراطية. فبدون الشفافية والمحاسبة ، سيسلك العراق طريق الثروة والهيمنة للأقلية، والفقير والتهميش للأغلبية. وللحفاظ على وحدة العراق ، لا بد من وجود نظام ديمقراطي يرتكز الحكم فيه على التعددية والشفافية والمحاسبة. ولن ينجح أي إصلاح في العراق بدون تأسيس هكذا نظام ديمقراطي تعددي . ان العراقيين بجميع طوائفهم وانتماءاتهم العرقية والدينية متفقون على أن الديمقراطية هي الإطار الوحيد القادر على تمكينهم من التعايش معاً كمواطنين متساوين.

الوضع في عراق اليوم

رجعت إلى العراق في 7 إبريل 2003 ، يومان قبل سقوط نظام صدام ، في مهمة إنسانية. كان عليّ أولاً الذهاب إلى سجن أبو غريب ، حيث مضيت أيام سجنى، للبحث عن رفاقي من السجناء السياسيين . لم استطع العثور على أي واحد منهم. ذهبت بعدها إلى المقابر الجماعية للبحث عنهم. لقد تم الكشف عن العشرات من هذه المقابر الجماعية ، بعضها احتوى على العشرات من الرفات بينما احتوت مقابر أخرى على عدة آلاف من الرفات. ولم يكن ممكناً التعرف إلا على عدد قليل من الضحايا.

زرتُ في مهمتي الإنسانية العديد من المدن الصغيرة والقرى وتحدثتُ مع سكانها حول آمالهم وتوقعاتهم وأحلامهم . وبالرغم من تنوع المجتمع العراقي كان هناك موضوع واحد تكرر سماعه.

أخبرتنا امرأة عراقية: " لقد كانت هذه العقود الثلاثة (تحت حكم صدام) صعبة جداً. أذاب أول عقد شحم أجسادنا. وأكل العقد الثاني لحم جسمنا. أما العقد الثالث فسحق عظامنا. لكننا مصرون على أن تبقى رؤوسنا مرفوعة."

وقال رجل عراقي: " حاول صدام القضاء على طيبة الشعب العراقي. يجب علينا إثبات أنه فشل في تحقيق ذلك."

وكان الكل يؤكد: " لن نقبل أبداً بدكتاتور آخر."

تفرض قوانين الاحتلال المستمدة أصلاً من اتفاقيات لاهاي وجنيف والقانون الدولي لحقوق الإنسان واجبين جوهريين على سلطات الاحتلال . الأول- هو سحب سلطة الاحتلال لقواتها العسكرية وإنهاء الاحتلال بأسرع ما يمكن . والثاني- هو حماية حقوق السكان المحتلين أثناء الفترة المؤقتة قبل انتهاء الاحتلال.

لقد فقد العراقيون العاديون الأمل في ان تتمكن قوات الاحتلال من حمايتهم أو إنها مهتمة حقاً بحمايتهم من الإرهاب المحلي والدولي أو سد احتياجاتهم الأساسية. الأمل الوحيد الباقي لهم هو إجراء انتخابات يمكنهم فيها اختيار ممثليهم من بين المخلصين وتسليم عهدة الحكم الى سلطة تهتم بمصالحهم وخدمتهم .

إذا فشلنا في إجراء انتخابات حرة وعادلة بحلول يناير 2005 كما هو مأمول و بإشراف الأمم المتحدة ، وتم بذلك القضاء على الأمل الأخير للناس العاديين ، سينزلق العراق في هوة خطيرة و ستعم الفوضى وقد تؤدي إلى حرب أهلية وتفكك البلد. و تحت ظل مثل هذه الضغوط ، سيتحول العراق بسرعة إلى مرتع للفوضوية والإرهاب الذي لن يغمر العراق والمنطقة فحسب بل سيهدد باقي العالم أيضا .

هناك قوى خطيرة ، محلية وخارجية ، تعمل على منع إجراء الانتخابات في يناير 2005. هؤلاء لا يريدون رؤية عراق مستقر متقدم ومزدهر، ويريدون تحقيق مصالحهم في إحكام السيطرة على الناس وسلب الثروة القومية . يحتاج العراق إلى كل ما يمكن الحصول عليه من المساعدة والدعم من المجتمع الدولي والأمم المتحدة في تنظيم وإجراء هذه الانتخابات وفقاً للمعايير الدولية. ويمكن لمجموعة متميزة مثل بكواش لعب دوراً مهماً في الانضمام إلى العراقيين والمطالبة بإجراء هذه الانتخابات بطريقة نزيهة وفي الوقت المحدد.

العدز الذي يذكر عادة لتأجيل الانتخابات هو الوضع الأمني . و لن يتحسن الوضع الأمني تحت الاحتلال العسكري الى ان يتم انتخاب حكومة شرعية ، شرعية في عيون مواطنيها . لذا ، فان الانتخابات هي شرط لتحسن الوضع الأمن وليس العكس .

ما الذي يستطيع المجتمع العلمي العالمي عمله لمساعدة العراق!؟

في المقام الأول- أن يدعو العلماء سكرتير عام الأمم المتحدة وأعضاء مجلس الأمن وحكوماتهم إلى تقديم كافة أشكال الدعم اللازم والإرادة السياسية لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة في موعدها في يناير 2005. ان الهيئة المستقلة للانتخابات في العراق التي أسستها الأمم المتحدة مصممة على النجاح في تنظيم هذه الانتخابات في موعدها وفقاً للمعايير الدولية . و يجب ان تمنح اللجنة جميع أنواع المساندة والدعم اللازم لنجاحها في هذه المهمة.

ثانياً- يستطيع المجتمع العلمي ان يلعب دوراً في إعادة بناء مؤسسات التعليم العالي والجامعات ومراكز البحوث ، وهذا امر ضروري وعاجل في العراق . لقد انقطع اتصال الجامعات العراقية مع العالم لمدة ثلاثة عشر عاماً الماضية ، وقد تم نهب معظم الجامعات ومراكز البحوث في العراق أثناء الحرب وتحتاج إلى ترميمها و تزويدها بالأجهزة والمعدات المخبرية والبحثية . كما ان الدوريات والمجلات العلمية مفقودة في مكاتبها. فإذا لم يكن ممكناً تزويدها بالدوريات العلمية العالمية مباشرة ، فان الاستفادة من قواعد المعلومات لهذه الدوريات بالإنترنت سيكون مفيداً جداً.

لقد عانى العراقيون جميعاً تحت حكم صدام ، ولكن معاناة العلماء كانت فريدة . فقد أجبر الكثير من العلماء والمهنيون والتكنولوجيون الأكفاء على العمل في البرامج العسكرية لتطوير أسلحة الدمار الشامل الكيميائية منها أو البيولوجية أو النووية. وبعد سقوط النظام ، أصبح معظم هؤلاء العلماء بدون عمل بالرغم من أن البعض منهم ما يزال يستلم مرتبات. ولا يوجد هناك أي عمل حقيقي لهم ، ولا مراكز للعمل فيها. ولذا فإن إحدى المهمات الرئيسية في عملية الإعمار هي إعادة بناء تلك المرافق والاستفادة من هؤلاء العلماء في بناء البلد وخدمة الناس . و يؤسفني إبلاغكم أنه لم يتحقق تقدم واقعي في هذا المجال .

يمكن لعلماء الأسلحة، كم بينته التجربة في الاتحاد السوفيتي بعد الأنهيال، إنتاج بحوث علمية رصينة والمساهمة في التنمية القومية إذا تم تنظيمهم بشكل مناسب و تزويدهم بالحوافز المناسبة . ولكن بصفة عامة ، لا يملك هؤلاء العلماء فهم دقيق أو تصوّر واضح للاحتياجات العلمية المدنية والتنمية. و يحتاج العراق إلى دعم دولي لمساعدته في تأسيس مراكز علمية وتكنولوجية لإعادة توظيف هؤلاء العلماء

والمهندسين وتأمين طرق الاتصال بمراكز مشابهة في البلدان المتقدمة . ويمكن لمثل هذه المراكز ان تكون حاضنات جيدة للمشاريع التي تنمّي مواهب وخبرة هؤلاء العلماء وتوجّه عملهم نحو الاعداد وتنمية البلد.

ان إعادة الحياة للأهوار في جنوب العراق هو مجال آخر يتطلب تعاوناً دولياً ، ومساهمة المجتمع العلمي العالمي ضرورية جداً في هذا المجال . كانت هذه الأهوار مهد الحضارة البشرية وتطورت في هذه المنطقة ثقافةً فريدةً ونمط حياة خاص استمر من دون تغيير طوال 5 آلاف سنة، منذ العصر السومري.

لقد جفف نظام صدام الأهوار في الفترة 1992 - 1995 وحولها إلى أرض خراب مالحة . وللأهوار العراقية في الجنوب أهمية عالمية وإعادة إحيائها مطلب إنساني وحضاري و بيئي ليس فقط للشعب العراقي بل للبشرية جمعاء .

إدراكاً لهذه الاحتياجات وللدور الذي يمكن للنخبة العلمية ان تلعبه ، أسس جماعة من العلماء العراقيين البارزين الأكاديمية الوطنية العراقية للعلوم لتوظيف العلوم الطبيعية والتطبيقية لخدمة الناس والبلد، ولإنعاش المواهب الإبداعية العراقية لخدمة البشرية. ومن بين أهداف الأكاديمية الوطنية العراقية للعلوم تطوير أطر أخلاقية لاستغلال العلم لمنفعة الناس . وعلى الأكاديميات العالمية والمؤسسات العلمية والمجتمع العلمي العالمي تقديم الدعم للأكاديمية العراقية في مراحلها التأسيسية.

الإستنتاج

لقد حاولت صباح اليوم التركيز على موضوعين رئيسيين ، وأود أن أشكركم جميعاً على صبركم إذا كنت في بعض الأحيان قد حدت عن الموضوع أو أطلقت العنان لنفسي في التحدث عن بعض الأمور الشخصية .

أولاً - أردت جلب انتباهنا هنا في هذا التجمع إلى القضية الشائكة المتعلقة بالأخلاق والعلم ، و التأكيد على إمكانية سلوك طريق أخلاقي نحو العلم وأهمية هذا السلوك. أعتقد أنه من خلال طرح هذا النقاش والعمل معاً نحو الوصول إلى فهم للعلاقة بين تقدم المعرفة البشرية والسلوك الأخلاقي البشري نستطيع ان نضع إنجازاتنا العلمية لخدمة البشر. يجب علينا نحن معشر العلماء اليوم أن نكون أوفياء لأولئك الذين سبقونا ونحافظ على التراث العلمي الذي ورثناه منهم والذي نأمل ان نضيف جزء قليل إلى المعرفة التراكمية التي كونوها.

وعندما ننقاش دور الأخلاق في العلم ، نقر أيضاً بمسئولية الفرد في زمن أصبح من السهل فيه على العلماء أن يلتمسوا لأنفسهم عذراً عن تحمل المسئولية الشخصية في قبال القوى الضاغطة القوية - سواء الناتجة عن اقتصاد السوق أو المفروضة علينا من قبل الجهات السياسية أو العسكرية - التي تحول الفرد إلى جزء صغير في المحرك الذي ينتج الإكتشافات العلمية .

لا اقصد هنا أن أحكم أو أدعي أن لي الحق في الحكم على العلماء والآخرين الذين دفعوا إلى العمل في مشاريع غير انسانية كالتالي وجد العديد من العلماء العراقيين أنفسهم فيها لسوء الحظ . لكن اريد هنا أن أؤكد اننا كمجتمع من العلماء نزداد إقتراباً يوماً بعد يوم و نعي الظروف التي يعيش فيها كل منا ، علينا مسؤولية إتجاه بعضنا البعض ومن أجل الحقائق التي نسعى لكشفها ، علينا العمل سوية لضمان أن لن يقف أي عالم منا وحيداً عندما يتخذ موقفاً أخلاقياً في مواجهة الضغوط العسكرية أو السياسية أو غيرها.

وكان المجال الثاني الذي ركزت عليه في هذا الحديث هو العراق والوضع الراهن هناك . المجتمع العلمي مدين إلى هذه الرقعة الصغيرة من الكوكب بدين كبير لما قدمته للحضارة البشرية ، و لكن العالم يشاهد قوى مدمرة ومرعبة تعبت فيه، و العراق بحاجة لمساعدة كل الخيرين. هناك مجالات واسعة من انواع الدعم المطلوب لهذا البلد، ولا يوجد أي أمر أكثر أهمية واستعجالاً من مساعدة العراقيين على إجراء أول انتخابات حرة ونزيهة في بلادهم. ان مساهمة المجتمع العلمي العالمي لتطوير و بناء العراق الجديد ضرورية وعاجلة، كما انه من المهم أيضاً إرساء قواعد السلوك العلمي الأخلاقي في العراق.

وأخيراً، أود شكر السيد بارك ومجموعة بكواش الكورية على التنظيم الرائع لهذا المؤتمر. ولا عجب في ذلك بعد تنظيمه الألعاب الأولمبية في سيئول بتلك الصورة الجميلة. و شكراً لكم.